الصالح يقترح منح من يتعرضون لمشاكل صحية في الخارج مزايا المرضى المبتعثين

خليل الصالح

قدم النائب خليل الصالح اقتراحا يعالج مشكلة الكويتيين الذين يتعرضون خلال وجودهم خارج البلاد إلى إشكاليات صحية أو حوادث، ولو كانت قد أصابتهم وهم داخل البلاد لاستحقوا الإرسال للعلاج في الخارج.

وقال الصالح في تصريح صحافي إن المقترح يلزم الدولة أن تشملهم بالمخصصات ذاتها التي تمنح للمرضى المبتعثين إلى العلاج في الخارج، لاسيما أنهم يعتبرون من الحالات المستحقة والتي ترسلها وزارة الصحة فعليا إلى العلاج في الخارج. وأضاف «ولما كانت وزارة الصحة تقتصر في التعامل مع هذه الشريحة على صرف نفقات العلاج فقط، دون باقي المخصصات التي تصرف للمبتعثين للعلاج في الخارج فإن من الأهمية بمكان أن تصرف لهم جميع المزايا التي تمنح للحالات المماثلة والتي توفد من قبل الدولة».

الوسط تنفرد بنشر نتائج استطلاعات الرأي العام التي أجراها جهاز متابعة الأداء الحكومي في 2017

61 بالمئة من المراجعين راضون عن خدمات «السكنية» و60 بالمئة راضون عن «مستشفيات الصحة»

- نسبة رضا المسافرين القادمين على خدمات مطار الكويت 59.2 بالمئة ورضا المغادرين 58.7 بالمئة
- متوسط معدل الرضا بين المراجعين على الخدمات المقدمة في جميع مراكز الحكومة مول يبلغ 67 بالمئة
- دراسة استطلاع «السكنية» توصي بوضع حلول عملية لتقليص الفترة الزمنية للحصول على السكن الحكومي

أنس الصالح

الشيخ أحمد مشعل الأحمد رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي

د.وليد الطبطبائي

- استطلاع خدمات «الصحة» يوصي بالتعاقد مع مستشفيات القطاع الخاص لتوفير بعض الخدمات الطبية السريرية
- رضا المستفيدين على المستشفى الأميري 68 بالمئة ومستشفى مبارك 60 بالمئة ومستشفى الفروانية 63 بالمئة ومستشفى العدان 54 بالمئة ومستشفى الجهراء 60 بالمئة

ربيع سكر

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح أن جهاز متابعة الأداء الحكومي التابع لمجلس الوزراء أجرى العديد من استطلاعات الرأي العام الكويتي بشأن مستوى الأداء الحكومي. وقال الوزير الصالح ردا على سؤال برلماني للنائب وليد الطبطبائي حصلت عليه «الوسط»: ان جهاز متابعة الأداء الحكومي اعتمد نظام الدراسة الميدانية لاستطلاع الرأي العام في مستوى الأداء الحكومي كونه اكثر النظم مصداقية لاتصاله المباشر بالأشخاص المستطلع رأيهم.

وفي السطور التالية تنشر «الوسط» نتائج الدراسات التي قامت بها إدارة استطلاع الرأي العام بجهاز متابعة الأداء الحكومي بمجلس الوزراء خلال عام 2017 وفق التقرير المقدم من رئيس الجهاز الشيخ أحمد مشعل الأحمد الى الوزير أنس الصالح للرد على السؤال البرلماني:

1- الإسكان: اظهرت نتائج الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول جودة الخدمات المقدمة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية ان متوسط معدل الرضا بين المراجعين على الخدمات المقدمة في المبنى الرئيسي للمؤسسة يبلغ 61 بالمئة.

وتوصيات الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول الخدمات المقدمة من المؤسسة العامة للرعاية السكنية كالتالي:

1- توفير مواقف إضافية.

2- ميكنة تقديم الخدمات بالمؤسسة واستخدام نظام الأرشيف الإلكتروني في حفظ الملفات واستخراج البيانات وربط المؤسسة مع باقي الجهات الحكومية المعنية لسهولة الحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لإنجاز المعاملة دون الحاجة الى مراجعة تلك الجهات.

3- زيادة الخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الموقع الإلكتروني للمؤسسة ودراسة إمكانية إنجاز جميع المعاملات عبر الإنترنت ورفع المستندات المطلوبة للمعاملة عبرة الموقع الإلكتروني بحيث لا يذهب المراجع إلى مقر المؤسسة الا لاستلام المعاملة المنجزة.

4- تطوير أداء العاملين في المؤسسة وتأهيلهم وتوفير البرامج التدريبية اللازمة لهم وزيادة عدد الموظفين المتعاملين مع المراجعين نظرا للزيادة الكبير في عدد المراجعين للمؤسسة.

5- وضع حلول عملية لتقليص الفترة الزمنية للحصول على السكن الحكومي.

6- تطوير نظام تقديم الشكاوى حول الخدمات وتوعية الموظفين بأهمية التعامل مع شكاوى المراجعين واستفساراتهم.

2- الصحة: اظهرت نتائج الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول جودة الخدمات المقدمة في وزارة الصحة ان متوسط معدل رضا المراجعين لمستشفيات وزارة الصحة على الخدمات المقدمة بها موزعة كالتالي: متوسط معدل رضا المستفيدين من الخدمات الصحية في المستشفى الأميري 68 بالمئة وفي مستشفى مبارك 60 بالمئة وفي مستشفى الفروانية 63 بالمئة وفي مستشفى العدن 54 بالمئة وفي مستشفى الجهراء 60 بالمئة.

و توصيات الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول الخدمات الصحية لوزارة الصحة كالتالي:

1- توفير مواقف إضافية في المستشفيات الحكومية.

2- توفير وسائل المواصلات الداخلية مثل المتوفرة في المطارات لنقل كبار السن والحالات التي تستدعي ذلك لنقلها من أماكن الوقوف الى مدخل المستشفى.

3- تشديد الرقابة على عمال النظافة حيث لوحظ تجاوزهم للقيام بمهام غير أعمال النظافة مثل تقديم الخدمات للمراجعين والموظفين من خلال نقل الملفات وغيرها.

4- العمل على تقليص فترة الانتظار داخل المستشفيات بعمل دراسة المحكة للدراسة حركة وفترات المراجعين على مدار اليوم وعلى مدار الأسبوع وحتى على مدار العام فهناك اختلاف بين عدد وطبيعة المراجعين في الفترة الصباحية عن الفترة المسائية وهناك اختلاف في ايام الأسبوع عن نهاية الأسبوع والعطلات واختلاف في المواسم المختلفة (بداية فصل الشتاء والربيع وغيرها من الأمراض الموسمية) وذلك لتحديد الاحتياجات بدقه من الطاقم الطبي على مدار اليوم والأسبوع والسنة لتقديم خدمة مميزة للمراجعين من خلال تقليص وقت الانتظار لتلقي الخدمة.

5- العمل على تقليص فترة الانتظار للحصول على الخدمة السريرية بعمل دراسة (فندقية) حول الاحتياجات الفعلية للأنواع المختلفة من الخدمات السريرية والخدمة التبادلية بين الأقسام المختلفة في المستشفى ، حيث أحيانا نرى تكدس في قسم من أقسام المستشفى حيث تصل نسبة الاشغال الي 100 بالمئة بينما نسبة الاشغال في أقسام أخرى من نفس المستشفى لا تتعدى 30 بالمئة وعند إتاحة التبادلية في توفير الخدمة السريرية قدر الإمكان سيؤدي إلى تقليص الفترة المطلوبه للإنتظار.

6- التعاقد مع مستشفيات القطاع الخاص لتوفير بعض الخدمات الطبية السريرية لحالات المتابعة والملاحظة التي لا تحتاج إلى تدخل طبي مما يوفر أسرة للحالات التي تحتاج إلى تدخل جراحي أو اصحاب الحالات الحرجة وذلك من خلال طرح مناقصة عامة لكافة المستشفيات الخاصة في الكويت للاستفادة من الخدمة السريرية المتوفرة لديها بأسعار تنافسية.

7- زيادة عدد أجهزة أشعة الرنين المغناطيسي (MRI) والأشعة المقطعية بالمستشفيات وذلك لتقليل الفترة الزمنية لمواعيد عمل الأشعة.

8- التطوير المستمر للخدمات بتطبيق نظام الجودة الشاملة لتحسين الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية والحصول على شهادات الاعتماد من المنظمات العالمية.

9- تطوير نظام تقديم الشكاوى وتوعية الموظفين بأهمية التعامل مع شكاوى المراجعين واستفساراتهم.

10- توفير المزيد من الخدمات على موقع الوزارة على شبكة الإنترنت وإمكانية متابعة الحالة الصحية من خلال الإنترنت واستلام نتائج التحاليل لأطباء القطاع الخاص بناء على اسم مستخدم وكلمة سر تتيح له الاطلاع على البيانات الخاصة بالمريض الخاضع للعلاج في عيادته الخاصة أو العامة.

11- استخدم تقنية المعلومات والاتصالات والاستفادة من الأنظمة الإلكترونية لتقديم خدمة أسرع وأفضل بتطبيق سياسة نظام السجلات الطبية (الملف الإلكتروني) التي تسهل نقل وتبادل سجلات المرضى والمراجعين، أو تطبيق التقنية الطبية في مجال الرعاية الصحية لتطوير وظائف التشخيص والعلاج مما يسهم في تطوير جودة الخدمة الصحية في الكويت.

3- مطار الكويت: اظهرت نتائج الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول جودة الخدمات المقدمة في مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي ان متوسط معدل رضا المسافرين على الخدمات المقدمة بمطار الكويت يبلغ 59.2 بالمئة بالنسبة للقادمين الى المطار بينما متوسط الرضا على الخدمات بالنسبة للمغادرين لمطار الكويت فتبلغ 58.7 بالمئة.

وتوصيات الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول جودة الخدمات المقدمة في مبنى الركاب بمطار الكويت الدولي هي كالتالي:

1- زيادة المعدات والعمالة الخاصة بسيور نقل الأمتعة لتقليل فترة استلام القادمين لامتعتهم.

2- توفير أحدث الأجهزة التكنولوجية الخاصة بتفتيش الحقائب المحمولة.

3- توفير العدد الكافي من مقاعد الانتظار للقادمين والمغادرين.

4- تطبيق نظام الجودة الشاملة لتحسين الخدمات الحكومية.

5- تقليص فترة الانتظار داخل أماكن تقديم الخدمات وتقدير الاحتياجات بدقة من طواقم العمل فهناك اختلاف بين عدد وطبيعة القادمين والمغادرين في المواسم عن باقي أيام السنة.

6- توفير نظام فاعل لتقديم الشكاوى حول الخدمة وتوعية الموظفين بكيفية التعامل مع شكاوى المسافرين واستفساراتهم.

7- عمل الدعاية الإعلامية اللازمة لتسويق التطبيق والموقع الإلكتروني للمطار وابراز الخدمات والمعلومات التي يقدمها.

4- مراكز الحكومة مول: أظهرت نتائج الدراسة الخاصة بإستطلاع الرأي العام حول جودة الخدمات المقدمة من مراكز الحكومة مول ان متوسط معدل الرضا بين المراجعين على الخدمات المقدمة في جميع مراكز الحكومة مول يبلغ 67 بالمئة، حيث تبلغ نسبة الرضا على خدمات مركز الحكومة مول في برج التحرير 67 بالمئة وفي مركز الحكومة مول في جابر العلي 63 بالمئة وفي مركز الحكومة مول في جليب الشيوخ 73 بالمئة وفي مركز الحكومة مول في الجهراء 65 بالمئة.

إدراج 6 تقارير للجنة على بند الإحالات في جدول أعمال الجلسة المقبلة

«التشريعية»: مقترح «الوظائف القيادية» يساهم في ارتقاء الكويت بالمؤشرات الدولية

أدرج على بند الإحالات في جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها الثلاثاء المقبل 6 تقارير للجنة الشؤون التشريعية والقانونية بشأن عدد من الاقتراحات بقوانين.

وأنجزت اللجنة التقرير الحادي والثلاثين عن الاقتراح بقانون في شأن تنظيم عمليات التدقيق المحاسبي لمراقبي الحسابات الخارجيين بالجهات الخاضعة لرقابة ديوان المحاسبة، والمحال بصفة الاستعجال.

وأوضح تقرير اللجنة أن الهدف من الاقتراح حسبما ورد في المذكرة الايضاحية هو ضمان استقلالية مراقب الحسابات الخارجي وتحقيق النزاهة والموضوعية والحيادية من خلال الكشف عن الأخطاء وأوجه القصور ومنع صدور القوائم المالية المضللة ورفع كفاءة عمليات التدقيق المالي ولذلك تمت مواجهة الثغرات وأوجه القصور التي شابت تنظيم عمليات التدقيق المحاسبي من قبل مراقبي الحسابات في دولة الكويت. وقد انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراح بقانون المشار إليه.

وأنجزت اللجنة التقرير الثاني والثلاثين عن الاقتراحات بقوانين في شأن قواعد التعيين في الوظائف القيادية بالدولة وعددها (6). وبين التقرير أنه بالاطلاع على الاقتراحات بقوانين المشار إليها تبين للجنة أنها تضمنت تنظيم التعيين في الوظائف القيادية في الدولة بإرساء نظام جديد وقواعد تقوم على مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية لشغل هذه الوظائف المهمة لما لها من دور في الارتقاء بالأداء الإيجابي الوظيفي من خلال حسن اختيار القائمين والمشرفين على هذا المنصب، وذلك بوضع قواعد وآليات تضمن تحقيق هذا الهدف وتساهم في ارتقاء دولة الكويت في المؤشرات الدولية.

كما تبين للجنة أن الاقتراحات بقوانين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس متشابهة حيث تضمنت في مجملها الأحكام الأساسية للقانون. وقد جاء الاقتراح بقانون السادس بحكم جديد باستحداث منصب قيادي وهو وكيل الوزارة السياسي ووكيل الوزارة التنفيذي حيث عرفهما كالتالي:

– وكيل الوزارة السياسي يتولى متابعة الجوانب السياسية لعمل الوزارة في مجلس الوزراء ومجلس الأمة، ويعين من قبل الوزير المختص، وتنتهي خدمته بانتهاء فترة عمل الوزير.

وكيل الوزارة التنفيذي يتولى تصريف المهام الفنية والإدارية والمالية في الوزارة وتكون مدة خدمة الوكيل التنفيذي والوكلاء المساعدين أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

أحد اجتماعات اللجنة التشريعية

وأوضح تقرير اللجنة أنه بعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى: – الموافقة على الاقتراحات بقوانين الأول والثاني والثالث والرابع والخامس بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها بعد التعديل وفق النص كما انتهت إليه اللجنة.

– عدم الموافقة على الاقتراح بقانون السادس بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها.

كما أنجزت اللجنة التقرير الرابع والثلاثين عن الاقتراحات بقوانين في شأن الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية وعددها (7) اقتراحات بقوانين. (اثنان منها محالان بصفة الاستعجال).

وقد انتهت اللجنة إلى الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحات بقوانين.

وجاء التقرير الخامس والثلاثون للجنة عن الاقتراحات بقوانين في شأن إنشاء الهيئة العامة لإدارة الأزمات والكوارث وعددها (3). ويهدف الاقتراحات إلى التعامل السليم والناجح مع الأزمات والكوارث وفق أسس علمية ودراسات متخصصة واستقراء للحاضر والمستقبل من خلال جهاز منظم متخصص ومتفرغ لهذا الشأن.

وذكرت اللجنة أن الاقتراحات بقوانين لا تتضمن مخالفة لأحكام الدستور، وأن فكرتها جيدة من حيث وجود جهاز مستقل متخصص بالقيام بكافة الأعمال والمهام الكفيلة بإدارة الأزمات والكوارث.

وتناولت اللجنة في تقريرها السادس والثلاثين الاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (35) لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة.

وأوضحت اللجنة أن الاقتراح يهدف إلى تمكين مختلف الأطياف والقبائل من القيام بإجراء انتخابات فرعية لاختيار من يقوم بتمثيلهم في المجالس النيابية، إضافة إلى أن القانون الحالي الذي يجرم تنظيم الانتخابات الفرعية يعتبر قانونا غير واقعي ويسلب إرادة الطائفة أو القبيلة أو العائلة الكبيرة باختيار عناصرها بشكل حر ويتضح ذلك من خلال الإصرار على عمل الانتخابات الفرعية رغم التجريم وعليه فلا عائد من قانون لا يطبق على أرض الواقع أو يصعب تطبيقه لهذا جاء الاقتراح بقانون للسماح بالانتخابات الفرعية وتنظيمها لتتحول الدولة من خصم من ممارسة هذا الحق إلى مشرف ومنظم له.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة بأغلبية آراء الحاضرين على الاقتراح بقانون.

وجاء التقرير السابع والثلاثون للجنة عن الاقتراحات بقوانين بشأن فرض ضريبة على التحويلات المالية الخارجية للوافدين. وتهدف الاقتراحات بقوانين حسبما ورد في مذكراتها الإيضاحية إلى المحافظة على الدخل القومي للبلاد وإيجاد مصدر من مصادر الدخل عن طريق آخذ نسبة بسيطة من التحويلات المالية الخارجية التي يقوم بها الوافدون في دولة الكويت. وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة إلى عدم الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من أعضائها على الاقتراحات بقوانين المشار إليها.